

تحرك عاجل

طالبوا بالإفراج عن مدونة سورية

طل الملوحي، فتاة سورية تبلغ من العمر 19 عاماً، وتحتجز بمعزل عن العالم الخارجي في فرع أمن الدولة في دمشق منذ قرابة تسعة أشهر. وترى منظمة العفو الدولية أنها قد تكون سجيناً رأي، حيث تُحتجز دونما سبب سوى ممارستها بصورة سلمية لحقها في حرية التعبير. وهي عرضة لخطر جسيم يتمثل في التعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة.

لم تُشاهد طل الملوحي، وهي من سكان مدينة حمص في وسط سوريا، منذ 27 ديسمبر/كانون الأول 2009، حين سافرت إلى العاصمة السورية دمشق للتوجه إلى فرع أمن الدولة، بعد أن تلقت استدعاءً لاستجوابها. وأمن الدولة هو واحد من عدة فروع لقوات الأمن في سوريا، وعادةً ما تُقدم هذه الفروع على جميعها على اعتقال الأشخاص إذا كان هناك أدنى اتباه في معارضته للحكومة.

وبعد يومين من ذهاب طل الملوحي، توجّه ضباط من أن الدولة إلى منزل أسرتها وصادروا جهاز الحاسوب الخاص بها وبعض الاسطوانات المدمجة والكراسات وهاتفاً محمولاً.

وقد أبلغ مسؤولون في أمن الدولة أسرة طل الملوحي أنها محتجزة لديهم، ولكنهم رفضوا الإفصاح عن سبب القبض عليها، كما رفضوا السماح للأسرة بزيارتها. وذكرت أسرة طل الملوحي أن ابنتهم ليست لها أية انتماءات سياسية، ولكنهم يشتبهون في اعتقالها ربما يكون راجعاً في جانب منه إلى ما كتبت ونشرته على مدونة إلكترونية (<http://talmallohi.blogspot.com>) من قصائد ومقالات تتعلق بقضايا سياسية واجتماعية شتى، ويتضمن بعضها إشارات إلى القيود على حرية التعبير في سوريا.

ومنذ القبض على طل الملوحي، دأب أفراد أسرتها على التوجّه إلى فرع أمن الدولة في دمشق لطلب معلومات عن ابنتهم ومحاولة زيارتها. وفي بادئ الأمر، كان المسؤولون يدعون أفراد الأسرة للدخول إلى الفرع ويقدمون لهم تفاصيل محدودة عن ظروف اعتقالها، إلا إنهم فيما بعد أصبحوا يكتفون بتقديم تأكيدات مبهمة عن صحتها عند باب الدخول. وقد تقدمت الأسرة بثلاث طلبات للزيارة إلى أمن الدولة، وفي سبتمبر/أيلول نشرها على الإنترنت مناشدتين إلى الرئيس

السوري يحثونه فيهما على التدخل من أجل الإفراج عن طل الملوحي. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، لم تتلق الأسرة أي رد على هذه الطلبات والمناشدات.

يُرجى كتابة مناشدات وإرسالها بأسرع ما يمكن، باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو بلغة بلدك، على أن تتضمن النقاط التالية:

- التعبير عن القلق من احتمال أن تكون طل الموحى سجيناً رأي، حيث تُحتجز دونما سبب سوى ممارستها بصورة سلمية لحقها في حرية التعبير؛
- مطالبة السلطات بالإفراج عن طل الملوحي فوراً ودون قيد أو شرط، إذا لم يكن هناك سبب آخر لاحتجازها؛
- مطالبة السلطات بضمان عدم تعرّض طل الملوحي للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة، وتذكير السلطات بأن سوريا من الدول الأطراف في "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة" الصادرة عن الأمم المتحدة؛
- حث السلطات على السماح لطل الملوحي فوراً بتلقي زيارات أسرته، وبالاتصال بمحام من اختيارها، وبالحصول على أي علاج طبي قد تحتاجه.

وتُرسَل المناشدات، قبل يوم 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، إلى كل من:

معالي اللواء سعيد محمد سمور	فخامة الرئيس بشار الأسد
وزير الداخلية	رئيس الجمهورية
وزارة الداخلية	القصر الرئاسي
شارع عبد الرحمن الشهبندر	شارع الرشيد
دمشق، الجمهورية العربية السورية	دمشق، الجمهورية العربية السورية
الفاكس: + 963 11 222 3428	الفاكس: + 963 11 332 3410

ويُرجى إرسال نسخ إلى:

معالي وليد المعلم
وزير الخارجية
وزارة الخارجية

شارع الرشيد

دمشق، الجمهورية العربية السورية

الفاكس: +963 11 214 6251

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لسوريا لدى بلدك. ويُرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدك في حالة إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور آنفاً.

تحرك عاجل

طالبوا بالإفراج عن مدونة سورية

معلومات إضافية

تخضع حرية التعبير وتكوين الجمعيات في سوريا لقيود صارمة، تساعد على إحكامها قوانين "حالة الطوارئ" السارية منذ عام 1964. ولا يُعترف رسمياً إلا بحزب "البعث" وبعض الأحزاب المرتبطة به كأحزاب سياسية في سوريا، ولا يُرخص لمنظمات حقوق الإنسان بالعمل في البلاد. ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان ومنتقدو الحكومة ودعاة الإصلاح السياسي بصفة دائمة للمضايقات والقبض والاعتقال بصورة تعسفية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص، إصدار أحكام على عدد من الشبان في سوريا بسبب دورهم في نشر مواد تتناول قضايا سياسية حساسة على شبكة الإنترنت. ففي سبتمبر/أيلول 2009، قضت محكمة أمن الدولة العليا بمعاينة كريم عرجي، وهو مدون كان عمره آنذاك 31 عاماً، بالسجن ثلاث سنوات لأنه كان يدير منتدى شبابياً على الإنترنت. وذكرت الأنباء أنه تعرض للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة خلال احتجازه لفترة طويلة بمعزل عن العالم الخارجي. وقد أُطلق سراح كريم عرجي لاحقاً بموجب عفو رئاسي.

وفي يونيو/حزيران 2007، أصدرت محكمة أمن الدولة العليا أحكاماً بالسجن لمدد طويلة على سبعة أشخاص، هم: علام فاخور، وأيهم صقر، ودياب سرية، وحسام علي ملحم، وماهر إسبر إبراهيم، وعمر علي العبد الله، وطارق الغوراني، وذلك بسبب مشاركتهم في إنشاء مجموعة نقاش شبابية على الإنترنت ونشر مقالات مؤيدة للديمقراطية على الإنترنت. وذكرت الأنباء أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة خلال احتجازهم لفترة طويلة بمعزل عن العالم الخارجي لدى مخابرات سلاح الجو. وكانت أعمارهم تتراوح بين 21 عاماً و30 عاماً لدى القبض عليهم في مطلع عام 2006.

وتتواتر على نطاق واسع أنباء عن حالات التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة في مراكز الاحتجاز والاستجواب ومراكز الشرطة والسجون في سوريا. ففي عام 2009، ذكرت الأنباء أن سبعة أشخاص تُوفوا أثناء احتجازهم، ويُحتمل أن يكون سبب الوفاة هو ما تعرضوا له من إيذاء. ولم تتخذ السلطات أي إجراء للتحقيق في هذه الادعاءات، على حد علم منظمة العفو الدولية.

وعادةً ما تُستخدم "الاعترافات" المنتزعة بالإكراه كأدلة في المحاكم السورية، وفي جميع الحالات تقريباً لا يتم التحقيق في ادعاءات المتهمين عن تعرضهم للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة.

تحرك عاجل رقم UA 203/10. رقم الوثيقة: MDE 24/025/2010. تاريخ الإصدار: 17 سبتمبر/أيلول 2010.